

# البرمجة المالية و قضايا بناء الاصلاح المالي و النقدي للدول النامية. دراسة مقارنة بين الجزائر تركيا و الأرجنتين

د. رمضان محمد أستاذ محاضر (أ) جامعة مستغانم  
ط.د حراث حنان جامعة مستغانم

## المخلص:

تهدف هذه الورقة الى توضيح تجارب بعض البلدان النامية الطالبة للتمويل من المؤسسات المالية الدولية، وتوضح فلسفة الاصلاح المالي والنقدي الذي طلب منها جراء قبولها لمشروطة صندوق النقد الدولي، وفقا لمنهج مقارن اخذة الجزائر، تركيا و الأرجنتين كعينة للدراسة باعتبار هذه الدول تشترك في تجربة الاصلاح المالي وتختلف في الهيكل الحقيقي للاقتصاد. وخلصت هذه الورقة الى أن لهذه الاصلاحات المالية بعض الايجابيات وفي نفس الوقت بعض السلبيات التي وجب تفاديها في الممارسات المستقبلية.

## الكلمات المفتاحية:

التمويل الدولي، الاصلاح المالي، انظمة اقتصادية مقارنة، الدول النامية.

تصنيف JEL: F33.E43.P50.O5

## Resumé :

Cette étude explique quelques expériences des pays en voie de développements qui ont demandé un financement auprès des institutions financières internationales, et démontre la philosophie du reforme financier et monétaire suite à la conditionnalité demandée par FMI, suivant une méthodologie comparative en prenant l'Algerie, la Turquie et l'Argentine comme échantion d'étude sachant que ces derniers partagent la même expérience du reforme financier et monétaire et ont des économies réelles différents.

On a conclut que ces reformes financières et monétaires ont des points positives et en même temps des points négatives qu'il faut les éviter dans les pratiques futures

**Les mots clés :** Le financement international, reforme financière, Systèmes économiques comparés . pays en voie de développement.

**CODE JEL :** F33.E43.P50.O5

## مقدمة:

ان قضايا التمويل بالدول النامية كانت و لا تزال تشغل بال الغالبية من الاقتصاديين إلا ان حال هذه الدول يسوء بعد انخفاض دخلها و تواجه العديد من المشاكل في الحصول على تمويل خارجي من الدول أو من المؤسسات المالية الدولية.

و باتت المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي يضع مشروطية صارمة على طلبات الدول النامية للتمويل، و اصبح ايضا يخضع مؤشراتها المالية الكلية لبرمجة رياضية تضمن له تحديد مبلغ الاقراض الممكن منحه لهذه الاخيرة ، في حدود يضمن معها سداد هذه القروض.

لهذا ستنحور اشكالية هذه الورقة حول : كيف تأثرت الدول النامية بمسارات الإصلاحات المالية المفروضة جراء تجاربها السابقة مع طلبات التمويل من المؤسسات المالية الدولية؟

و لهذا الطرح ارتكزنا على الفرضيات التالية :

- احتياج التمويل للدول أمر طبيعي في الاقتصاد يقتضي عدم تسميته بأزمة مالية؛
- المؤسسات المالية الدولية وجدت لمساعدة الدول العاجزة ماليا على تجاوز أزمته؛
- المشروطية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية لها اضرار جانبية على اقتصاديات الدول الطالبة للتمويل.

كما سنتهج هذه الورقة مقارنة مقارنة لكل من الجزائر وتركيا و الأرجنتين باعتبار هذه الدول تختلف في هياكلها الاقتصادية إلا انها تشترك في توصيات صندوق النقد الدولي في مراحل سابقة من تاريخها، و هذا بغرض تحليل النقاط الايجابية لتطبيقها لهذه البرامج و كذا النقاط السلبية الواجب تفاديها مستقبلا.

و لهذا سنتطرق الورقة الحالية للمحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات البرمجة المالية؛

المحور الثاني : فلسفة الإصلاح المالي و النقدي و متطلبات المشروطية؛

المحور الثالث: : كيف الاداء النقدي و المالي للدول النامية بعد الإصلاح النقدي: الجزائر ، تركيا ، الأرجنتين نموذجا

## المحور الاول: أساسيات البرمجة المالية programmation financière:

دأب صندوق النقد الدولي في تحديد متغيرات القياس الكمي لطلبات التمويل من طرف الدول النامية العضوة على طريقة تسمى بالبرمجة المالية<sup>1</sup> **programmation financière** أو **Financial programming**، و البرمجة المالية هي الطريقة التقنية و الكمية التي تستعمل لبناء برنامج الإصلاح المالي أو النقدي لتحديد فجوة صافي التمويل الواجب دفعه للدولة الطالبة للتمويل و كذا تحقيق نوع من التوازن بين الاقتصاد النقدي و الحقيقي.

### 1- جذور مفهوم البرمجة المالية:

يعود التأصيل النظري لمفهوم البرمجة المالية الى أفكار **جاك بولاك** 1957 و **روبيستيك** 1968-1971<sup>2</sup> فهو نموذج رياضي يسعى بالدرجة الاولى الى تحديد الوضعيات التي يتحقق فيها التوازن الخارجي لميزان المدفوعات باعتباره الضامن الاساسي ان لم نقل الوحيد لقدرة الدول المدينة للصندوق بسداد ديونها تجاهه.

و منهجيا البرمجة المالية لها الخطوات المنهجية التالية<sup>3</sup>:

- تحديد الأهداف المرجوة من البرمجة المالية لتحقيق التوازن الخارجي و المقصود به المستوى الاحتياطي والنقد الأجنبي.
- تحديد الأهداف المرجوة من البرمجة المالية لتحقيق التوازن الداخلي و المقصود به النمو الاقتصادي و معدل التضخم المستهدف.
- تحديد المتغيرات الخارجية للنموذج و التأكد من إمكانية قياسها.
- حساب المتغيرات الداخلية للنموذج تبعا لقيم المتغيرات الخارجية.
- تحديد معدل نمو عرض النقود اللازم ، حجم الائتمان المحلي، و قيمة التمويل المحلي اللازم لتعديل عجز الموازنة العامة.
- مرحلة تحليل نتائج المتغيرات الداخلية و تحديد حجم التمويل الأجنبي اللازم لمعالجة الموازنة العامة .

<sup>1</sup>- سميرة إبراهيم أبوب " صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي " مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006. ص 21.

<sup>2</sup>- مدني بن شهرة " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية " دار هومة الجزائر 2008 ص 78.

<sup>3</sup>-المعهد المصرفي المصري "مفاهيم مالية" العدد الثالث، ص 3 عن الموقع

الالكتروني <http://www.kantakji.com/figh/files/finance/14200.pdf> .

كما تخدم البرمجة المالية صندوق النقد الدولي في تحديد حجم التمويل المحلي اللازم حتى يتمكن من إجراء مقارنة بين صافي التمويل المحلي و ذلك الواجب على الصندوق دفعه لهذه الدولة. حدد هذا النموذج من طرف الصندوق الاعتماد على تجاربه السابقة مع الدول الأعضاء المدينة التي جرب فيها إحدى برامج الصندوق. كما تجدر الإشارة إلى أن البرمجة المالية تكون أداة فعالة و ممثلة للواقع الاقتصادي إذا توفرت على المعطيات الإحصائية الصحيحة، الشيء الذي ينقص الكثير من الدول النامية، حيث أن غالبيتها العظمى تفتقر إلى وجود هيئات إحصائية مدربة و كفؤة لرصد القيم الصحيحة للمتغيرات الخارجية للنموذج. لذا يجب أن يسبق عملية حساب المتغيرات الداخلية عملية جمع إحصائي دقيق للمتغيرات الخارجية.

## 2- متغيرات البرمجة المالية:

تتلخص المتغيرات المستعملة في هذه الطريقة في ما يلي :

متغيرات حقيقية كلية:

كنتاج الدخل الخام PIB ،

الصادرات EX،

الواردات M،

الاستهلاك الخاص CP أو الحكومي CG،

الاستثمار الخاص P أو الحكومي IG،

و متغيرات نقدية هي:

الطلب على النقود،  $M^d$ ،

عرض النقود  $M^o$  ،

الاحتياطات الأجنبية R،

سرعة دوران النقود V،

التغير في الائتمان  $\Delta D$

والمستوى العام للأسعار P.

### 3- نموذج البرمجة المالية:

ان غالبية نماذج الإصلاح المقترحة من قبل الصندوق تركز نظريا على نموذج جاك بولاك \* **Jacques Polack 1957** ويمتاز نموذج بولاك بدمج مبدع بين قوة النظرية وسهولة التطبيق . ويدافع بولاك عن بساطة نموذج ب: <sup>1</sup>

-قلة البيانات و نماذج الاقتصاد القياسي بعد الحرب.

-قلة المتغيرات يعطي النموذج فرصة تطبيقه بشكل واسع و شامل لكل الدول.

-قلة متغيرات النموذج تساعد على توضيح الأهداف و بالتالي فعالية السياسات الاقتصادية. كما

أن هذه المتغيرات المفتاحية تساعد الحكومات على اتخاذ أحسن القرارات، و يتلخص نموذج جاك بولاك فيما يلي <sup>2</sup>:

$$(I) \dots \dots \dots y_t = y_{t-1} + \Delta DA_t + X_t - M_t$$

أي: دخل الفترة الحالية يساوي دخل الفترة السابقة زائد الدخل الجديد للالتزام المحلي زائد الدخل الجديد للميزان التجاري.

حيث :  $y_t$  : الدخل الوطني النقدي للفترة الحالية.

$y_{t-1}$  : الدخل الوطني النقدي للفترة السابقة.

$\Delta DA_t$ : التغير في حجم القروض المحلية للجهاز المصرفي.

$X_t$ : صادرات الفترة الحالية.

$M_t$ : واردات الفترة الحالية.

كما فرض بولاك ثبات سرعة دوران النقود ، وأستند إلى النظرية الكمية للنقود وحدد المعادلة

التالية:  $M_t^o$

---

\*-جاك بولاك خبير اقتصادي بارز في القرن العشرين، يعد من كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي للفترة 1958-1979 ساهم في وضع نموذج اقتصادي دولي برز للوجود في مؤتمر بريتن وودز سنة 1944.

<sup>1</sup>-جيمس ل. رو "تراث لأناقة النموذج " التمويل و التنمية، يونيو 2008، المجلد 44 العدد 02، ص 06 عن موقع [www.inf.org](http://www.inf.org).

<sup>2</sup>-مدني بن شهرة "سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية" م س ذ، ص 80-83

$$(II) \dots\dots\dots \Delta MO_t = \frac{1}{V} (y_t - y_{t-1})$$

حيث :  $V$  سرعة دوران النقود

$\Delta MO_t$ : التغير في العرض النقدي للفترة الحالية، من معادلتين (I) و (II) نحصل على :

$$(III) \dots\dots\dots \Delta MO_t = \frac{1}{V} (\Delta DA_t + X_t - M_t)$$

### المحور الثاني : فلسفة الاصلاح المالي و النقدي و متطلبات المشروطة:

#### 1- المرتكزات الفكرية لسياسات الاصلاح الاقتصادي للمؤسسات المالية الدولية:

إن المرتكزات النيوكلاسيكية للمؤسسات المالية الدولية كانت هي الموجه الرئيسي لكل برامج الاصلاح الاقتصادي المقترحة و زادت دراسات التحرير المالي، كفرضية (1973) MC Kinnon التي تؤكد على أن أي كبح مالي يفضي إلى تشويه النظام المالي و يؤثر سلبا على الركائز الأساسية للنمو و المتمثلة في الادخار و الاستثمار و بالتالي على التنمية من ضرورة تحرير كل اقتصاديات الدول النامية و هو الشئ الذي اثبتت الوقائع الاقتصادية الحالية عدم جدواه بالشكل المتسرع.

إن المدرسة الحدية في مبادئها حول تحديد القيمة بالمنفعة، و رفضها الشديد لأي شكل من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد و اعتبار تدخل هذه الأخيرة في الاقتصاد سبب كل الأزمات و المشاكل الاقتصادية. و ميل المدرسة إلى الاعتماد أكثر على المنهج الرياضي القياسي ، كرس هيمنتها طبيعة عمل الصندوق النقد الدولي،.

إن هذا التمسك الشديد بمبادئ المدرسة الحدية داخل الصندوق نابع من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم قرارات الصندوق، حيث أن جل الاقتصاديين في هذه الأخيرة، لا يزالون أوفياء لمبادئ فعالية الأسواق، عدم تدخل الدولة و أن التوازن في السوق يكون بشكل تلقائي. و بعقيدة الملكية الخاصة و السوق الحر رمى الفكر الحدي خلاله على المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، و الذي أصبح يدعو إلى الخوصصة ، الاقتصاد الحر، التحرير المالي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، تقليل هيمنة و حجم القطاع العام...إلخ.

كما أن المدرسة تفترض حالة المنافسة التامة «أي أن المنتجين لا يستطيعون التأثير على السعر السائد في السوق و إنما يتحدد هذا السعر عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب<sup>1</sup>. و منه أصبحت أي إعانة من الدولة توجه للتأثير على السعر كإعانات الاستغلال المرفوضة لأنها تمثل وجها من أوجه تدخل الدولة.

لكن الوقائع الاقتصادية أثبتت أكثر من مرة أن هذه المبادئ النيوكلاسيكية تقترب من التجريد و النظرية أكثر مما تقترب من الواقع. لذا ظهر في الآونة الأخيرة مع بداية القرن الحالي أصوات حتى تلك القريبة من مركز القرار في الصندوق تنادي بإعطاء الفكر الكينزي حقه. و ترى أنه هناك أكثر من ضرورة لتدخل الدولة في الاقتصاد. أمثال بول كروغمان\* p. Krugman و جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz\*\*\*\*

## 2- تصميم المشروطة conditionnalité :

الشرطية أو المشروطة \* conditionnalité هي مجموع الشروط التي يستوجب توفرها للحصول على قرض من الصندوق- أصبحت تمثل أهم النقاشات التي تثار حول الصندوق في الوقت الحالي- كونها أصبحت تعتبر في نظر الكثيرين أنها السبيل إلى تكريس الفكر الليبرالي على دول العالم. و رغم أن صندوق النقد الدولي في كثير من المناسبات و على لسان مديره العاميين الذين تداولوا على إدارته أو مستشاريه و مديره التنفيذيين يحاولون مرارا أن يوضحوا أن وضع حزمة من الشروط (الشرطية)، للحصول على قرض من الصندوق هو إجراء يدعم حق الصندوق في استعادة قروضه من خلال تقوية المركز المالي للبلد المدين و أيضا خدمة لمصلحة هذا الأخير للخروج من الأزمة التي يعيشها.

الشرطية إجراء يقترن مع وجود برنامج إصلاح اقتصادي مقترح من طرف الصندوق أو برنامج تثبيت اقتصادي أو تعديل هيكلي. و هي تتمحور حول السياسات التي تعيد التوازن للاقتصاد الكلي<sup>2</sup>. و صندوق النقد الدولي يبرر شرطيته بما يلي2:

يحتاج مناصرو سياسة الصندوق بأن وضع جملة من الشروط، ليس بالبدعة بل هي إجراء متأصل في المعاملات المالية بين الدائنين و المدينين، فعادة ما يطلب الدائنون ضمانات من المدينين لضمان استرداد قروضهم.

<sup>1</sup>- عمر صخري "مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص88.

\*-حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2008.

-حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001. \*\*

<sup>2</sup>- مسعود أحمد، و تيموثي لين، ماريان شولتسه غطاس " إعادة تركيز شرطية صندوق النقد الدولي" التمويل و التنمية، ديسمبر 2001، المجلد 38، العدد4 ص40-41.

أما في حالة القروض السيادية التي يمنحها الصندوق للدول، فإن هذه الضمانات تتمثل في سلسلة من الخطوات التعديلية و المصححة للسياسات الاقتصادية.

و يبرر مؤيدي سياسة الصندوق بأن الشريطة توفر الاطمئنان لدى الطرفي الدائن ( صندوق النقد الدولي) و المدين ( البلد المعنى بالتمويل). بحيث أنها تضمن للصندوق استرجاع قيمة القرض بضمان عدم استنزاف الاحتياطات الدولية للبلد المعنى و إعادة التوازن لميزان المدفوعات ، وإنجاح عملية الإصلاح الذي عادة ما تتميز بصرامة نقدية تتمثل في:

- التقليل من الإنفاق الحكومي.

- الحد من الائتمان المحلي ، و رفع الضرائب ورفع الدعم .

وتلخص شروط الصندوق فيما يلي :<sup>1</sup>

-المراقبة الكمية للإجماليات أو المجمعات الكلية

-تحرير التجارة وإلغاء تحديد الأسعار .

-إصلاح نظم أسعار الصرف بحيث تسير نحو اعتماد قيمة حقيقية للعملة

-التنقش في الإنفاق العام و تخفيف العبء على الموازنة العامة -إصلاح الهيكل الضريبي

للدول و ذلك خدمة للموازنة العامة من خلال رفع بعض أنواع الضرائب خاصة الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية.

-إصلاح النظام المالي و المصرفي مع ضرورة الالتزام بفكرة التحرير المالي

-تقوية الدعائم الهيكلية و نقصد بها هنا الشروط الهيكلية التي يطلبها الصندوق مقابل منح

التمويل و تتعلق بكل من:

- دعم القطاع الخاص و زيادة مكانته

- السماح لدخول راس المال الاجنبي

---

<sup>1</sup> -Abdelouahab Rezig « Algérie ,brésil, Corée du sud : trois expériences de d'développement »OPU Alger, 2006



المحور الثالث: تكيف الاداء النقدي و المالي للدول النامية بعد الاصلاح النقدي: الجزائر ، تركيا ،  
الارجنتين نموذجا:

تم اختيار دول العينة من ضمن الدول النامية و التي سبق لها تجريب برامج الاصلاح النقدي و المالي مع صندوق النقد الدولي، و كل منها تعرضت لنوع خاص من الازمات المالية ، فكانت ازمة ديون للجزائر، و أزمة عملة لتركيا و أزمة سيولة للارجنتين ، كما تقصدنا اختيار اقتصايات مختلفة من ناحية هيكل النمو لديها ، لنقيم جيدا فعالية برامج الاصلاح المالي و النقدي في كل اشكال الاقتصاد.

#### 1- تجربة الاقتصاد الجزائري :

بعد أكثر من سبع سنوات من تعاملاتها مع صندوق النقد الدولي اظهرت المؤشرات المالية و النقدية الاساسية للاقتصاد الجزائري ما يلي:

#### الجدول (01):المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية للجزائر 2005-2009

المجموع	2005	2006	2007	2008	2009
موارد الميزانية العامة(نسبة من الناتج الداخلي الخام	40.9	42.8	39.2	47.2	36.3
صافي التغير في القروض للحكومة	-24.4	-17.87	-20.7	-25.2	0.2
قروض للاقتصاد(نسبة التغير السنوي)	15.9	9.3	12.5	20.4	18.5
الاحتياطات الرسمية الكلية(بالمليار دولار أمريكي)	56.2	77.8	110.2	143.1	148.9
إجمالي المديونية الخارجية(بالمليار دولار أمريكي)	17.2	5.6	5.6	5.6	5.3
معدل سعر الصرف(دج/دولار أمريكي)	73.4	73.7	69.2	64.6	72.5

المصدر:-السلطات الجزائرية

-تقديرات هيئة الصندوق

عن موقع صندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org)

كما أظهر الجدول رقم (2) أن الاقتصاد الجزائري لم يعد يتحيز للقطاع العام في اجمالي حصة القروض الموجهة للاقتصاد كما هو مبين اسفله:

الجدول رقم (2):توزيع القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر حسب القطاعات 2005-2009 بالمليار دينار في نهاية الفترة

2009	2008	2007	2006	2005	نوع القرض
1485.1	1201.9	1201.9	847.0	882.4	القطاع العام
1600.6	1413.3	1216	1057.0	897.3	القطاع الخاص
0.8	0.3	0.3	1.4	0.1	الإدارات المحلية
3086.5	2615.5	2205.2	1905.4	1779.8	المجموع

المصدر : بيانات بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

كم اتسمت الوضعية النقدية بعد اعطاء مدة كافية للاقتصاد الجزائري مع تجربته لتوصيات صندوق النقد الدولي بما يلي:

الجدول رقم (03): المعطيات الاقتصادية الكلية للجزائر

سعر الصرف	الكتلة النقدية الثانية	الائتمان المحلي العام	الائتمان المحلي الخاص	الاحتياطيات الدولية	الناتج الداخلي الخام	المجموع السنة
73.4	4142.4	882.4	897.3	4125.08	7564.6	2005
73.7	4933.7	847	1057	5733.86	8514.8	2006
69.2	5994.6	988.9	1216	7625.84	9362.7	2007
64.6	6955.9	1201.9	1413.3	9244.26	11069	2008
72.5	7173.1	1485.1	1600.6	10795.25	10017.5	2009

ملاحظة: كل القيم بالمليار دينار ما عدى الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار

المصدر: عن الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org)

الجدول رقم (04): المعطيات الاقتصادية الكلية للجزائر للفترة 2017-2018

سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بالمليار دولار	المجموع السنة
114.9327	21762-	2017
117.6749 نخبة الثلاثي الثاني	15867 - بدون الثلاثي الثالث	2018

و من الجداول المبينة أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- 1- عدم وجود علاقة منتظمة ما بين الزيادة في قيمة الائتمان المحلي و زيادة النمو الاقتصادي، مما يعني أن تمويل الجهاز المصرفي الجزائري كان أغلبه للقطاعات غير المنتجة.
- 2- ثبات مستويات الائتمان المحلي للقطاع الخاص ، جعل السياسة النقدية الجزائرية غير قادرة على تحريك و تفعيل الاستثمار من خلال ميكانيزم معدل الفائدة و بالتالي بقي الدخل يعتمد في جزء كبير منه على فائض الميزان التجاري و ليس الاستثمار الداخلي، كما أن عدم توافق تغير عرض النقود  $\Delta M^o$  مع التغير في الدخل  $\Delta Y$  اثر سلبا على معدلات الفائدة و الاستثمار و هذا ما يتوافق مع دراسة cook et halm (1989).

- 3- حافظت السياسة النقدية خلال هذه الفترة على عدم حدوث اهتزاز عنيف في العملة حيث بقيت ما بين 73.4 دج /دولار أمريكي سنة 2005 و 72.5 دج/دولار أمريكي سنة 2009<sup>1</sup>. إذا يمكن القول أن السياسة النقدية كانت خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 أكثر نجاحا في تحقيق أهدافها الخارجية عنه من تحقيق أهدافها الداخلية.
- إذا في عموم القول إن السياسة النقدية لا تزال غير قادرة على التحكم في أهدافها الداخلية و ربما يعود ذلك لان تغير الاستثمار لا يزال في الجزائر غير حساس لمعدل الفائدة.
- كما بين الجدول رقم (4) ان الاهداف الخارجية اصبحت رهينة اسعار المحروقات حيث انخفضت الاحتياطات الخارجية و كذا سعر الصرف.

## 2- تجربة الاقتصاد التركي :

مر الاقتصاد التركي بأزمة حادة مست سعر صرف الليرة التركية مع مطلع سنة 2000، و مرت بتجربة مع صندوق النقد الدولي لإعادة التوازن الخارجي للميزان المدفوعات و تمكين اسعار صرف الليرة من الثبات و الاستقرار ، و الجدول رقم (4) وضح الوضعية الاقتصادية الكلية بما فيها المؤشرات النقدية الداخلية و مؤشرات ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> -انظر الجدول (3)

الجدول رقم (05): المعطيات الاقتصادية الكلية للاقتصاد التركي

2008	2007	2006	2005	2004	المجمع و الوحدة
741.8	648.7	526.4	481.5	390.4	الناتج الداخلي الخام بالمليار دولار
950.1	843.2	758.4	648.9	559	الناتج الداخلي الخام بالليرة التركية
-2.7	12.0	10.6	23.2	4.3	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار
436.4	344.4	297.7	238.8	108.5	الكتلة النقدية الثانية بالمليار ليرة تركي
-52.8	-47.5	-41.3	-33.5	-23.8	رصيد الميزان التجاري بالمليار دولار

**المصدر:** - عن الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org)

-Axel Baroux « S'implanter En Turquie »Edition Ebifrance.2009-2010

- عن الموقع الرسمي للبنك المركزي لتركيا [www. Tcmg.org.tr](http://www.Tcmg.org.tr)

الجدول رقم (06): معدل انخفاض الليرة التركية مقابل الدولار الامريكي

**انخفاض العملة مقابل الدولار الامريكي**

نهاية اكتوبر 2018 مقابل متوسط ديسمبر 2017

البلد	التغير
تركيا	-35,3%

ومن خلال المقارنة بين الفترة التي تلت الاصلاحات مباشرة و بين الفترة الحالية يمكن استخراج النقاط التالية:

تحقيق السياسة النقدية التركية التوازن النقدي الداخلي من خلال التجانس بين عرض الكتلة النقدية و زيادة الناتج الداخلي

- نمو متزن لعرض الكتلة النقدية M2 مع زيادة الدخل حيث بقيت نسبة السيولة M2/PIB ما بين 49 % سنة 2005 و 58% سنة 2008 1 أي عدم وجود صدمة أو فجوة كبيرة في نسبة السيولة في فترة الدراسة. ربما يعزى ذلك لاستفادة تركيا من خبرتها السابقة مع أزمة العملة سنة 2001.

كما نستخلص من تحليل التوازنات النقدية لتركيا أن السياسة النقدية التركية كانت فعالة جدا في تحقيق هذه التوازنات و أهمها التوازن النقدي.

-انخفاض رصيد ميزان المدفوعات و تدني قيمة الاحتياطات الدولية سنة 2008 و هذا راجع لتأثر هذا الاقتصاد المنفتح جدا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تأثر بالرصيد السالب للميزان التجاري.

استطاعت السياسة النقدية التركية أن تتجاوز مشكل انخفاض العملة بل حافظت الليرة التركية على معدل سعر صرف خلال السنوات الأربعة ما بين  $1\$=1.47 \text{ TRY}$  و  $1\$=1.28 \text{ TRY}$ <sup>1</sup> و هو نجاح آخر يضاف إلى نجاح السياسة النقدية التركية خلال هذه الفترة بعد سنوات كادت تكون مدمرة مع مشكل العملة.

- الا أن الاقتصاد التركي عاد ليواجه مشاكل في سعر صرف العملة في سنة 2018 ، لم تصل الى الحدة التي شهدتها في سنة 2000 واستطاعت مرة اخرى تجاوزها نسبيا بفضل تنوع الاقتصاد التركي

### 3- تجربة الاقتصاد الأرجنتيني :

#### الجدول رقم (07): المعطيات الاقتصادية والمالية والنقدية للأرجنتين ما بين 1998-2002

النتاج الداخلي الخام Y (بالمليار دولار)	النتاج الداخلي الخام Y	سعر الصرف TC	الكتلة النقدية الثانية M2	الديون الخارجية	الائتمان المحلي العام DG	الائتمان المحلي الخاص DP	النتاج الداخلي الخام Y	المجموع السنة
283.5	283.5	-	26.306	-	9.976	72.112	20.807	1998
284.2	284.2	-3.3	27.511	134.5	13.400	70.578	22.804	1999
268.7	268.7	-0.8	26.398	144.5	18.414	67.910	21.872	2000
101.5	312.6	-4.4	18.135	167.8	23.747	55.979	0.456	2001
126.0	374.1	-10.8	27.436	152.9	00.000	36.000	-14.972	2002

. ملاحظة: كل القيم بالمليار بيزوس أرجنتيني

<sup>1</sup>-Axel Barroux « s'implanter en Turquie » op .Cit p 24.25.

المصدر: عن الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org)

الجدول رقم (8) : نسبة انخفاض البيزوس مقابل الدولار الأمريكي

### انخفاض البيزوس مقابل الدولار الأمريكي

نهاية اكتوبر 2018 مقابل متوسط ديسمبر 2017

البلد	التغير
الأرجنتين	-52,5%

المصدر : [http://www.bcra.gov.ar/PoliticaMonetaria/Politica\\_Monetaria-i.asp#d](http://www.bcra.gov.ar/PoliticaMonetaria/Politica_Monetaria-i.asp#d)

الجدول رقم (09): وضعية فائض السيولة الاقتصاد الأرجنتيني 2016-2018

التاريخ	حسابات العملة	اجمالي السيولة	فائض السيولة
déc-16	16,0	44,1	23,3
janv-17	14,9	42,4	22,1
févr-17	14,9	44,8	24,1
mars-17	13,2	45,4	27,2
avr-17	13,2	45,3	27,1
mai-17	13,0	45,3	28,0
juin-17	13,2	44,6	27,3
juil-17	13,1	42,4	25,1
août-17	13,1	41,2	24,1
sept-17	13,3	40,1	22,8
oct-17	13,2	38,9	21,6
nov-17	13,2	38,5	21,0
déc-17	13,7	39,7	21,3
janv-18	13,2	41,4	23,2
févr-18	12,9	42,6	25,0
mars-18	12,9	42,8	25,6

avr-18	13,1	41,5	24,0
mai-18	13,3	41,4	24,1
juin-18	14,8	43,4	21,8
juil-18	15,0	43,7	21,0
août-18	18,2	45,9	19,1
sept-18	20,9	47,1	9,5

المصدر : [http://www.bcra.gov.ar/PoliticaMonetaria/Politica\\_Monetaria-i.asp#d](http://www.bcra.gov.ar/PoliticaMonetaria/Politica_Monetaria-i.asp#d)

من خلال المقارنة بين السنوات التي تلت تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي للأرجنتين و سنتين الاخيرتين اتضح ما يلي:

- وجود علاقة طردية ما بين عرض النقود و قيمة زيادة الدخل لكن بالاستجابة نوعا ما بطيئة من طرف عرض النقود، لكن زيادة الدخل هنا لا ترجع لزيادة عرض النقود. و تأثيرها على الاستثمار دائما راجع الى تخفيض قيمة عملة الأرجنتين و هو اجراء كان لابد منه لكن نمو الدخل الحقيقي بالدولار الامريكي انخفض في حقيقة الامر حيث انتقل دخل الأرجنتين المقيم بالدولار الامريكي من 268.7 مليار دولار سنة 2000 الى 101.5 مليار دولار سنة 2001<sup>1</sup> و هي سنة بداية الازمة المالية في الأرجنتين.

خلاصة القول أن الأرجنتين لم تتمكن من تحقيق اهداف السياسة النقدية الداخلية وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي خلال السنوات التي تلت الإصلاح و ما زالت تعاني من بعض الاختلالات النقدية.

-وجود علاقة طردية ما بين التغير في عرض النقود  $\Delta M^o$  و رصيد الاحتياطات الدولية أو ميزان المدفوعات و هذا طبيعي في حالة دولة نامية يعتمد نمو كتلتها النقدية الداخلية على قيمة موجوداتها من العملة الأجنبية و نلاحظ انخفاض في  $\Delta M^o$  و  $\Delta R$  ما بين 1998 و 2002 و هذا أيضا كان مؤشر على قرب نشوب أزمة مالية كانت بالفعل سنة 2001.

- انخفاض قيمة الائتمان المحلي ( $\Delta DG + \Delta DP$ ) لم يشفع لتحسن ميزان المدفوعات و هذا نظرا للخسائر الكبيرة في الميزان التجاري للأرجنتين خلال سنوات 1198-2002 و عودة انخفاضه في نصف الثاني من 2018.

<sup>1</sup> -انظر الجدول (7) الخاص بالمعطيات الاقتصادية و المالية و النقدية للأرجنتين في فترة 1998-2002.

إذا فالأرجنتين للمرة الثانية الأكثر أهمية في تعاطيها مع برامج صندوق النقد الدولي لم تتجح في الوصول إلى تحقيق أهدافها لا الداخلية و لا الخارجية.

- كما يبدو ان الاقتصاد الأرجنتيني لم يستطع ان يحقق استقرار العملة .

## الخاتمة :

أظهرت الدراسة المقارنة بين الاقتصاد الجزائري ، التركي و الأرجنتيني بعد اشتراكهم في تجربة تنفيذ الإصلاح المالي النقدي وفقا لتوصيات صندوق النقدي الذي ارتكز في بناء توصياته على مفهوم البرمجة المالية التي ترصد الفجوة بين ما يوفره الائتمان المحلي و ما يتطلبه باقي التمويل المطلوب من الصندوق ما يلي:

- اختلاف الاداء النقدي و المالي للدول الثلاث المتحصل عليها،

- الاقتصاد الجزائر يتعرض لازمة مديونية ناجمة عن انخفاض الدخل تبعا لانخفاض اسعار البترول الشيء الذي اقتضى اصلاحات هيكلية و نقدية و مالية ، حققت فيه الجزائر بعض الاستقرار في ميزان المدفوعات و لكن لم تتمكن من موازنة العرض و الطلب على النقود و كذا وضعية اسعار صرف الدينار الجزائري؛

- لاقتصاد التركي عان من ازمة عملة و استطاع ان يخرج من نفق الازمة في بداية 2000 و ربما تتكرر بعض هزات العملة نتيجة سرعة حركة رؤوس الأموال إلا ان التنوع الحقيقي للاقتصاد التركي قد يمثل صمام امان امام هذه الازمات ، كما عليه البحث عن شركات تجارية دائمة و قوية لتفادي اختلال توازن المدفوعات

- اما تجربة الاقتصاد الأرجنتيني اظهرت التحول السريع لازمة الديون غير متحكم فيها ، الى ازمات سيولة ثم ازمات عملة و هو الشيء الذي يظهره الانخفاض المتتالي للبيزوس .

و لهذا فان الأزمات المالية التي تبدأ كأزمات دخل و مديونية يمكن ان تتحول الى ازمات سيولة بسرعة في ظل ضعف الاجهزة المصرفية لبعض الدول. و عليه لا بد من العمل اكثر على تقوية الانظمة المصرفية لإبقاء الاختلالات المالية و النقدية و الحيلولة امام تحولها الى ازمات مالية.



## المصادر و المراجع:

- جيمس ل. رو "تراث الأناقة النموذج " التمويل و التنمية، يوليو 2008، المجلد 44 العدد 02، عن موقع [www.inf.org](http://www.inf.org).
- عمر صخري "مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص88.
- سميرة إبراهيم أيوب " صندوق النقد الدول و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي " مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- مدني بن شهرة " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية " دار هومة الجزائر 2008
- المعهد المصرفي المصري "مفاهيم مالية "العدد الثالث، ص 3 عن الموقع الإلكتروني <http://www.kantakji.com/figh/files/finance/14200.pdf>
- مسعود أحمد، و تيموني لين، ماريان شولتسه غطاس " إعادة تركيز شرطية صندوق النقد الدولي " لتمويل و التنمية، ديسمبر 2001، المجلد 38، العدد4..

4- Abdelouahab Rezig « Algérie Brésil, Corée du sud : trois expériences de développement » opu Alger, 2006.

1A.- Baroux "s'implanter en Turquie" édition EBIFRANCE. 2009 -2010

[www.imf.org](http://www.imf.org) موقع صندوق النقد الدولي

[www.Tcmg.org.tr](http://www.Tcmg.org.tr) موقع البنك المركزي التركي الصفحة الانجليزية

<http://www.kantakji.com/figh/files/finance/14200.pdf>

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) موقع بنك الجزائر

<http://www.bcra.gob.ar> موقع البنك المركزي الارجنتيني الصفحة الانجليزية

[WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ) الديوان الوطني للإحصائيات